

لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة

تقرير عن حالة النطاق العريض في 2016

تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف لجنة النطاق العريض بخصوص التوصيل

الهدف 1 الذي تدعو إليه اللجنة: جعل سياسة النطاق العريض شاملة - ينبغي أن يكون لجميع البلدان خطة أو استراتيجية وطنية للنطاق العريض، أو أن تدرج البلدان النطاق العريض في تعريفها للنفاذ الشامل/الخدمة الشاملة

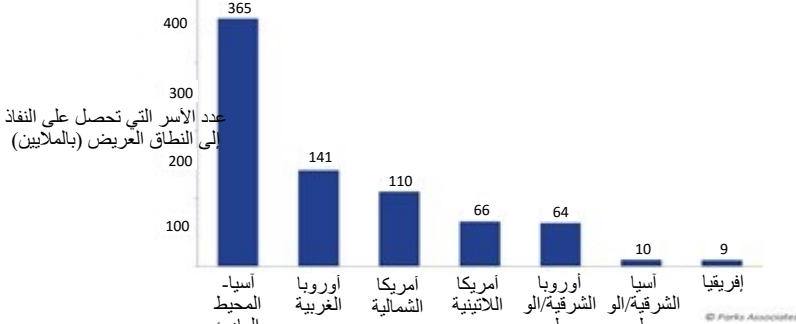
أظهر النمو في عدد البلدان التي لديها خطة وطنية للنطاق العريض تقدماً جيداً على مدى فترة ثماني سنوات، وإن كان قد استقر على مدى السنوات الثلاث الماضية. ومن بين 189 بلداً يملك الاتحاد بيانات بشأنها، يبلغ عدد البلدان التي لديها خطة وطنية للنطاق العريض 151 بلداً، مع افتقار 38 بلداً إليها.

ويثير أيضاً تغلغل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في العديد من مجالات الحياة المختلفة قضايا تتعلق بخصوصية البيانات وسريتها وملكيته. ووفقاً لمعلومات الاتحاد، أدخل 108 بلدان نوعاً من أنواع التشريعات المتعلقة بالأمن السيبراني بحلول 2015، واعتمد 82 بلداً منها ترتيبات محددة لضمان حماية البيانات والخصوصية على المستوى الوطني (بما في ذلك 63 اقتصاداً من الاقتصادات النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية). بيد أنه في آسيا وإفريقيا، عمد أقل من أربعة بلدان من بين كل عشرة إلى إدخال قوانين تتعلق بالخصوصية وحماية البيانات.

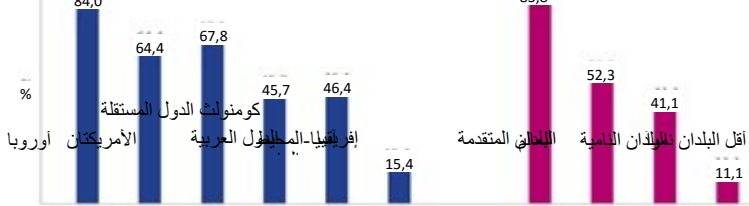
الهدف 2 الذي تدعو إليه اللجنة: جعل النطاق العريض ميسور التكلفة - ينبغي جعل خدمات النطاق العريض الأولية ميسورة التكلفة في البلدان النامية من خلال التنظيم المناسب وقوى السوق

أصبحت خدمات النطاق العريض الثابت ميسورة التكلفة على نحو متزايد. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، انخفضت أسعار النطاق العريض الثابت كحصة من الدخل القومي الإجمالي للفرد بنسبة 65%.

الأسر التي تحصل على النفاذ إلى النطاق العريض بحسب المناطق (2015)



انتشار الأسر التي تحصل على النفاذ إلى النطاق العريض بحسب المناطق (2016) تقديرات الاتحاد



المصدر: Park Associates (أعلى الشكل)؛

مؤشرات تنمية الاتصالات في العالم الصادرة عن الاتحاد (أسفل الشكل).

وبحلول 2015، حققت معظم البلدان هدف اللجنة المتمثل في أن تكون تكلفة خدمة النطاق العريض الثابت الأساسي أقل من 5% من الدخل القومي الإجمالي للفرد شهرياً. وحقق ما مجموعه 83 بلداً نامياً هدف لجنة النطاق العريض فيما يخص ميسورية التكلفة، بيد أن هذا الهدف لم يتحقق سوى في خمسة بلدان من بين أقل البلدان نمواً (LDC) التي حددتها الأمم المتحدة والبالغ عددها 48 بلداً.

ويستمر وجود فروق ضخمة فيما يتعلق بميسورية التكلفة. وتبلغ التكلفة الشهرية لرمز النطاق العريض الثابت 1,7% من متوسط الدخل الشهري في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع 31% من متوسط الدخل الشهري في البلدان النامية، و64% من متوسط الدخل الشهري في إفريقيا. وتبلغ تكلفة النطاق العريض المتنقل 1-2% من متوسط الدخل الشهري في البلدان المتقدمة بالمقارنة مع 11-25% من متوسط الدخل الشهري في البلدان النامية.

الهدف 3 الذي تدعو إليه اللجنة: توصيل المنازل بالنطاق العريض - ينبغي أن تحصل نسبة 40 في المائة من الأسر في البلدان النامية على النفاذ إلى الإنترنت (الثابت أو المتنقل)

يظهر نفاذ الأسر إلى الإنترنت زيادة ملحوظة. وعلى الصعيد العالمي، سيجري توصيل 52% من مجموع الأسر قبل نهاية 2016، بعد أن كانت هذه النسبة تبلغ 49% في 2015. ويقترب نفاذ الأسر إلى الإنترنت في البلدان المتقدمة من مرحلة التشبع، مع تسجيل نسبة 84% من الأسر الموصلة بالإنترنت. وازدادت نسبة الأسر التي تتمتع بالنفاذ إلى الإنترنت في البلدان النامية من 38% في 2015 إلى 41% في 2016، مما يفي بهدف اللجنة. ومع ذلك، يخفي هذا المتوسط العالمي تفاوتات إقليمية قوية. ويظل تعزيز انتشار الإنترنت بين الأسر تحدياً خاصاً وأولوية في إفريقيا.

الهدف 4 الذي تدعو إليه اللجنة: توصيل الناس بالإنترنت - ينبغي أن يصل معدل تغلغل مستعملي الإنترنت إلى 60 في المائة على مستوى العالم و 50 في المائة في البلدان النامية و 15 في المائة في البلدان الأقل نمواً

سيبلغ عدد الموصّلين بالإنترنت في نهاية 2016 حوالي 3,5 مليار شخص أي 47% من سكان العالم، مقارنةً بعدد 3,2 مليار شخص قبل سنة واحدة. ومع معدلات النمو الحالية، من غير المحتمل أن يتحقق الهدف العالمي للجنة المتمثل في انتشار مستعملي الإنترنت بنسبة 60% قبل 2021 كأقرب موعد. وفي العالم النامي، سيصل انتشار الإنترنت إلى 40% في نهاية 2016 (بعد أن كان يبلغ 24% قبل خمس سنوات)، ومن المتوقع أن يتحقق هدف اللجنة المتمثل في أن يصل معدل تغلغل مستعملي الإنترنت من أقل البلدان نمواً إلى 15% في نهاية 2016. وتتسم الفجوة الرقمية في النفاذ إلى الإنترنت وأستعمالها بأهمية بالغة – سواء من حيث تمكين الأفراد والتثقيف والتوعية أو من حيث القدرة التنافسية على المستوى الوطني والقدرة على اجتذاب استثمارات إلى الداخل مع قوة عاملة متعلمة وملمة بالمعارف الرقمية وتتسم بالكفاءة.

الهدف 5 الذي تدعو إليه اللجنة: تحقيق المساواة بين الجنسين في النفاذ إلى النطاق العريض بحلول عام 2020

تشير تقديرات الاتحاد إلى أن الفجوة العالمية الشاملة بين الجنسين في استخدام الإنترنت اتسعت قليلاً بالفعل، مع تسجيل ارتفاع من 11% في 2013 إلى 12% في 2016 إذ يقل عدد النساء اللاتي يستعملن الإنترنت عن عدد الرجال بأكثر من 250 مليوناً على الصعيد العالمي. وتزيد معدلات انتشار الإنترنت للرجال عن معدلات النساء في مناطق العالم كافة، مع تسجيل أصغر الفجوات في منطقة الأمريكتين (أقل من 2%) ومنطقة كومنولث الدول المستقلة (5%) وتوجد أكبر الفجوات في مناطق إفريقيا (23%) والدول العربية (20%) وآسيا-المحيط الهادئ (17%). وتزداد الفجوة أيضاً في أقل البلدان نمواً حيث تسجل 31% بعد أن كانت أقل بقليل من 29% في 2013.

وفي قطاع الاتصالات المتنقلة، تشير تقديرات رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA) إلى أن عدد النساء اللاتي يملكن هاتفاً محمولاً أقل من عدد الرجال بمقدار 200 مليون. ويمكن لاختلافات صغيرة في المساواة بين الجنسين في النفاذ أن تؤدي إلى اختلافات كبيرة في الفرص، مما يفاقم ويزيد الفجوات القائمة بين الجنسين في ميادين أخرى ويؤثر على كل شيء بدءاً من التوعية الأساسية بالحقوق القانونية والحصول على معلومات الرعاية الصحية إلى فرص التعليم والعمل.